# اقتصاد

# ليبيا: تصعيد جديد يهدد النفط

طرابلس ـ **العربي الجديد**

أعلن عدد من زعماء القبائل في منطقة الهلال النفطي، وسط ليبيا، وقف حركة تصدير النفط بموانئ الشركات الواقعة في الزويتينة والبريقة ورأس لانوف والسدرة، إلى حين إقالة رئيس المؤسسة الوطنية للنفط مصطفى صنع الله. وتناقلت وسائل إعلام ليبية فيديو يظهر عدداً من أهالي منطقة الهلال النفطي، الخاضعة لسيطرة مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر وتقع فيها أغلب موانئ تصدير النفط في البلاد، أعلنوا فيه وقف حركة تصدير النفط عبر موانئ المنطقة، وطالبوا بإقالة صنع الله وتعيين رئيس مؤسسة جديد والتوزيع العادل للمناصب في المؤسسة. ورغم تداول الفيديو بشكل واسع، عبر منصات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام، إلا أن حركة التصدير لم تتوقف في الموانئ، وفقاً للمهندس النفطي في ميناء البريقة علي الوحيشي، الذي أكد لـ«العربي الجديد» أن معدل التصدير لم يتغير ولا يزال يسير بنحو طبيعي. وفيما أكد الوحيشي أن الموانئ لا تزال تعمل بنحو طبيعي، حذّر من إمكانية تصاعد الوضع وإجبار زعماء القبائل في المنطقة إدارات الموانئ على وقف التصدير إذا لم تتدخل السلطات الحكومية.

ويدور جدل في الأوساط الليبية منذ أسابيع بعد تداول قرار لوزير النفط، علي عون، يقضي بوقف رئيس المؤسسة الوطنية للنفط الحالي، مصطفى صنع الله، عن ممارسة أعماله، وإحالته على التحقيق الإداري، وتكليف عضو مجلس إدارة المؤسسة جاد الله العوكلي بديلاً منه، وهو القرار الذي قوبل برفض من قبل صنع الله، الذي عاد من خارج ليبيا لممارسة مهامه وتكثيف ظهوره الإعلامي، وآخرها اجتماعه مع المدير العام لفروع المؤسسة الوطنية للنفط خالد الخفيفي، في مقر المؤسسة، بطرابلس الأربعاء الماضي.

وأوضح عون أسباب قراره بأن صنع الله يمارس مهامه من خارج البلاد دون موافقة منه، بالإضافة إلى «قيامه بمنع وعرقلة تكليف عضو مجلس إدارة المؤسسة جاد الله العوكلي، مهام رئيس المجلس المكلف من قبل الوزير، وإصراره على إدارة شؤون المؤسسة من خارج البلاد».

فيما رد صنع الله بهجوم على وزير النفط، مؤكداً أنه «بات معول هدم لقطاع النفط، ويتحرك بسبب دوافع شخصية»، مشيراً إلى أن المؤسسة تتعرض لحملة إعلامية «شديدة رغم أن قطاع النفط هو الهيكل والعمود الفقري لجسم الإنسان، وفي حالة إصابته بالشلل الجسم كله سيتعرض للشلل»، وفقاً لكلمة له خلال اجتماع عقده مع مسؤولي المؤسسة في طرابلس الأسبوع الماضي. وإثر تصاعد الجدل بين عون وصنع الله، دعا رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة إلى اجتماع، الأحد، في ديوان مجلس الوزراء في العاصمة طرابلس. وبحسب الخطاب الموجه من الدبيبة إلى عون وصنع الله، الاثنين الماضي، فإن الاجتماع «يأتي لمتابعة سير العمل بوزارة النفط والمؤسسات التابعة لها، وللوقوف على المشاكل التي تواجهها».

ووفقاً لمعلومات المصادر، فإن التحذيرات الغربية أشارت إلى أن نتائج تغيير إدارة المؤسسة قد تدخل المؤسسة في خلافات عميقة وتؤثر في الإنتاج الذي تهدف المؤسسة إلى زيادته إلى 1,6 مليون برميل يومياً مع نهاية 2021.

(Getty)

## الصين تتوسع في أفريقيا

قفزت التجارة بين الصين وأفريقيا بنسبة 40,5% على أساس سنوي خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري، لتصل إلى 139,1 مليار دولار، وذلك رغم تداعيات جائحة فيروس كورونا. وقال تشيان كه مينغ، نائب وزير التجارة الصيني، في تصريحات صحافية نقلتها وكالة شينخوا، أمس، إن واردات الصين من أفريقيا زادت بنسبة 46,3% على أساس سنوي لتصل إلى 59,3 مليار دولار في الفترة من يناير/ كانون الثاني حتى يوليو/تموز، حيث تضاعفت واردات المطاط والقطن والبن وغيرها من المنتجات الزراعية. وأضاف تشيان أن الاستثمار الصيني المباشر في أفريقيا بلغ 2,07 مليار دولار في الأشهر السبعة الأولى، متجاوزاً مستوى ما قبل الجائحة في نفس الفترة من عام 2019.

## أخبار

### تعاون استثماري بين قطر وأوكرانيا

دعت غرفة تجارة وصناعة قطر، الشركات الأوكرانية إلى الاستثمار في قطر، والاستفادة من المناخ الاستثماري الجاذب والمزايا التي تقدمها البلاد للمستثمرين الأجانب. وأشار النائب الأول لرئيس الغرفة، محمد بن أحمد بن

طوار الكواري، إلى الفرص المتاحة للاستثمار، وخصوصاً قطاع الأمن الغذائي، الذي يستحوذ على اهتمام الدولة من خلال استراتيجية قطر الوطنية للأمن الغذائي 2018 – 2023. وشارك بن طوار الكواري في اجتماعات الوفد الاستثماري، وفي اجتماع اللجنة القطرية الأوكرانية المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني، وعقد اجتماعاً مع رئيس غرفة تجارة وصناعة أوكرانيا، جينادي شيزيكوف، وذلك في العاصمة الأوكرانية كييف، أخيراً، وفقاً لبيان أصدرته الغرفة، أمس السبت.

### 18 مليار دولار للصادرات الزراعية التركية

سجلت تركيا رقماً قياسياً في صادرات القطاع الزراعي خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري، التي بلغت قيمتها نحو 18 مليار دولار. وبحسب معطيات مجلس المصدرين الأتراك الصادرة، أمس السبت، وأوردتها وكالة الأناضول، زادت صادرات قطاع الزراعة 20,5%، من يناير/ كانون الثاني وحتى أغسطس/آب 2021، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. وأشارت البيانات إلى أن صادرات الزراعة شكلت 12,8% من إجمالي الصادرات التركية خلال الفترة المذكورة.

### ضوابط للمستوردين في الأردن

دعا ممثلو فعاليات تجارية وخدمية في الأردن، إلى وضع ضوابط صارمة، على استخدامات بطاقة المستورد، والتأكد من أن مالكها تاجر فعلي يمارس أعماله بنحو حقيقي، وملتزم مظلة القانون. وأكدوا ضرورة تحديد وتصنيف من هو التاجر حتى لا يستورد بضائع أخرى من غير اختصاصه، وفي حال رغبته في ذلك يمكنه إصدار رخصة استيراد لمرة واحدة لهذه البضائع. وبطاقة المستورد هي الوثيقة التي تمنحها وزارة الصناعة والتجارة والتموين، للمستورد المسجّل في سجل المستوردين لغايات تنظيم عملية الاستيراد وتوفير قاعدةِ بيانات بأعدادهم والحد من التهرب الضريبي، ولتمكين الجهات المعنية من الرقابة. وقال رئيس غرفة تجارة إربد، محمد الشوحة للوكالة الأردنية: «إن التجار الملتزمين يواجهون مشاكل من أشخاص غير ملتزمين، يستعين بهم بعض التجار لإصدار بطاقة مستورد باسمهم مقابل مبلغ معين، بهدف التهرب من دفع الضرائب، التي تزداد كلما ارتفعت قيمة المستوردات».

# أكبر سوق للصيرفة في أفغانستان يفتح أبوابه

كابول ـ **صبغة الله صابر**

في تطور مهم على الساحة التجارية الأفغانية، فتح سوق الصيرفة الأكبر في كابول، والمسمى «سوق سراي شهزاده»، أبوابه، أمس السبت، بينما رحب الصرافون والمواطنون بهذه الخطوة، حيث تضررت التعاملات في أعقاب سيطرة حركة طالبان على العاصمة في 15 أغسطس/ آب الماضي والانسحاب غير المنظم للقوات الأميركية من البلاد. وقال أحد الصرافين المشهورين في البلاد، ويدعى أحمد شير، لـ«العربي الجديد»، إن السوق فتح أبوابه أمام المواطنين، وهي خطوة إيجابية لمستقبل الحالة الاقتصادية في البلاد. وشهد سوق سراي شهزاده ازدحاماً شديداً، صباح أمس، حيث حاول مئات من الصرافين ومن المواطنين الدخول إليه، وسط إجراءات أمنية مشددة اتخذتها «طالبان».

وشهدت الحركة التجارية، تحديدا السيولة، حالة من الجمود منذ أن سيطرت طالبان على العاصمة الأفغانية. يذكر أن البنوك أيضا فتحت أبوابها نهاية الأسبوع الماضي، وبدأت تزاول العمل وفق آلية خاصة وضعتها «طالبان». كما أعلنت شركتا «ويسترن يونيون» و«موني غرام» لتحويل السيولة بدء أعمالهما، اعتباراً من، أمس، في كابول. وأكدت الشركتان أنهما تعملان من أجل بدء أعمالهما في الأقاليم أيضاً خلال ما بين أسبوع وعشرة أيام.

ونهاية أغسطس/ آب الماضي، أعلن البنك المركزي الأفغاني، في بيان وقّعه المحافظ الجديد للبنك المولوي عبد القاهر، آلية جديدة لفتح البنوك، تتضمن سقفاً لسحب المواطنين مدخراتهم، سواء بالدولار أو العملة المحلية (أفغاني).

ووفق الآلية الجديدة التي أقرها «المركزي» لا يُسمح لأي مواطن أن يسحب من حسابه أكثر من 200 دولار في الأسبوع، وذلك للذين لهم حساب بالدولار، أما الذين لهم حساب بالعملة الأفغانية فلا يحق لهم سحب أكثر من 20 ألف أفغانية أسبوعياً، وكذلك الحال بالنسبة لمن لهم ودائع من الذهب وغيرها، إذ لا يمكن لهم إخراج أكثر مما يعادل 20 ألف أفغانية.

ولم يحدد البنك المركزي مدة معينة لاستمرار سريان هذه الآلية، التي أثارت حفيظة كثير من الأفغان، إذ يرون أن المبلغ الذي يُسمح للبنوك بإعطائه للمواطن هش جداً، خاصة في حق التجار. كما أثار القرار حيرة الكثير من أصحاب الشركات، إذ لم يذكر القرار إن كان أصحاب الشركات لهم أيضاً نفس الآلية أم غيرها.

مال وناس

# بطاقة لبنان الدوائية

## مُسكّن جديد لأزمة العلاج الخانقة

قابل مواطنون وصيادلة في لبنان، خطوة الحكومة نحو تدشين نظام رقمي لإدارة صرف الادوية، بالمزيد من السخط، مؤكدين أنّ من الأجدى توفير الادوية أولاً وضبط اسعارها، قبل البحث عن آليات صرفها

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

انتقد صيادلة ومواطنون، إعلان وزارة الصحة اللبنانية في حكومة تصريف الأعمال، عن الاتفاق مع شركة صينية لتزويد وزارة الصحة العامة بنظام رقمي متطور يسمح بإنشاء منصة موحدة لإدارة وصرف الأدوية، في الوقت الذي يعاني البلد من أسوأ أزمة اقتصادية انعكست شحّاً في الأدوية داخلوها لما من قبل بعض المستوردين.

ونهاية الأسبوع الماضي، أعلن وزير الصحة حمد حسن، عن الاتفاق مع شركة (MVC Medical Value Chain)، واصفاً إياه بـ«الإنجاز». وتتلخص الأهداف الأساسية للمشروع في «خفض الفاتورة الدوائية، وتأمين الدواء الآمن للمريض، ومنع تهريب وتزوير الأدوية، وضمان الحصول على الدواء المدعوم من مصرف لبنان، ومنع تخزين الأدوية من قبل أي طرف بما في ذلك المواطنون» وذلك بحسب وزارة الصحة.

خمسة أهداف أساسية، قال مطلعون على الملف الصحي في لبنان لـ«العربي الجديد» إنها «ممتازة عند قراءتها، ولكنها غير قابلة للتنفيذ وستبقى حبراً على ورق يتحكم بها المهربون والسوق السوداء والمحتكرون والتجار أصحاب النفوذ والدعم السياسي الحزبي وحتى الديني». وأشار هؤلاء إلى أنّ الأزمة تتفاقم بدل أن تُسلك طريق الحل، إذ إن الدواء ما زال مقطوعاً أو محتجزاً عند التجار والمحتكرين والمهربين. وقال الصيدلي علاء الرحباني لـ«العربي الجديد» إنّ «إصدار بطاقة دوائية من دون خطة شاملة للمنظومة الصحية وطريقة استعمالها سواء بالصيدليات والمستشفيات، وبالتالي في ظل غياب الآلية المتكاملة للملف الصحي، يجعل منها بلا أي معنى».

أما لسان حال قسم كبير من اللبنانيين، فهو أنّ «السلطات الرسمية تصر على اعتماد عبارة «إنجاز» عند كل إجراء يُتخذ أو تدبير يُنفّذ قبل أن تتبخّر الخطوة سريعاً ويتبيّن أنها لم تكن غير تهليل فردي فولكلوري لتهدئة نفوس مواطنين تمضي أيامهم برحلات البحث عن أبسط مقوّمات العيش». «ما فائدة بطاقة بلا دواء؟» هذا ما علق به مواطنون التقتهم «العربي الجديد» أثناء دخولهم عدداً من الصيدليات، شمال بيروت.

قال طوني، الذي كان يبحث عن دواء لزوجته التي تعاني من مرض السكري: «البلد تحوّل إلى سوق سوداء». وأضاف: «هذه تاسع صيدلية أطرق بابها بحثاً عن الدواء وأنا أعلم تماماً أنه متوفر، لكن للأسف، أصبحنا تحت رحمة تجار يسرحون ويمرحون بلا رقابة، باستثناء بعض المداهمات التي يشكك بها اللبنانيون ويرون أنها بلا فائدة ما دام التهريب مستمرّاً والحدود متفلّتة والرؤوس الكبيرة محميّة».

> شركات استيراد الدواء تطالب مصرف لبنان بـ 600 مليون دولار

كما يشكو مواطنون من أن الأدوية التي يعثرون عليها في الصيدليات تباع بأسعار مختلفة وأحياناً بفارق كبير بين صيدلية وأخرى، رغم أنّ من المفترض أن تكون مقطوعة من السوق باعتبار أن الشركات المستوردة تمتنع عن التسليم، ما يعني أنها كانت مخزنة وبالتالي من الأدوية المدعومة. وفي كثير من الأوقات تكون الأدوية مسعّرة حتى بأكثر من عشرين ألف ليرة لبنانية بشكل يظهر وكأنّ الدولار المعتمد للدواء المستورد يزيد عن التسعيرة الرسمية في الدولة المصنعة أو المصدرة له وهو ما لوحظ عند قسم لافت من اللبنانيين الذين قصدوا بعض الدول لشراء أدوية لذويهم وهي مفقودة من السوق أو تباع بأسعار مرتفعة حتى عند شرائها بالدولار الأميركي.

هذه الشكاوى وصلت إلى مسامع رئيس لجنة الصحة النيابية عاصم عراجي الذي أكد لـ«العربي الجديد» أن «الجشع في لبنان بات مخيفاً، وللحدّ منه يجب أن يكون هناك عقوبات رادعة وتشدد من جانب الجهات المعنية ووزارة الصحة، خصوصاً في قضية الدواء وخطورة ما يحصل على صحة الناس». وقال عراجي إن «مستوردي الأدوية لا يريدون الاستيراد في الوقت الراهن إلا على عشرين ألف ليرة للدولار، والأدوية تباع في السوق السوداء وهناك شكوك كبيرة من أن بعضها يباع في الخارج، وهناك فوضى دوائية كبيرة وكل الخطوات التي نلجأ اليها لتأمين الدواء للمواطن تبقى بمثابة حلول جزئية كما يحصل في البنزين والمازوت والكهرباء وغير ذلك في ظلّ انعدام الاستقرار على صعيد الليرة اللبنانية، وعدم تشكيل حكومة تبدأ الإصلاحات وتدخل المجتمع الدولي على الخطّ».

وأضاف أن «من أسباب الفوضى على صعيد الأمراض المزمنة والمستعصية والمناعية، أنّ الشركات المستوردة تقول إنّ لديها أموالاً عند مصرف لبنان المركزي قدرها 600 مليون دولار وحصل اتفاق منذ أسابيع أن يوفر لها دعماً لهذه الأدوية بقيمة 50 مليون دولار، وقد صرف مصرف لبنان في يوليو/ تموز الماضي 87 مليون دولار، 50 مليوناً للأدوية و37 مليوناً أخرى للمستلزمات الطبية بيد أن الشركات بدل أن تستورد بقيمة الخمسين مليون دولار احتسبتها من الديون، عدا عن التباين الحاصل في الأرقام بين مصرف لبنان والشركات المستوردة».

ورأى أن إصدار بطاقة للأدوية أمر مهم، لمراقبة مسار صرف الدواء حتى يتمكن المريض من الحصول على دوائه بما يكفيه، في خطوة من شأنها التصدي أكثر لعمليات البيع في السوق السوداء أو التهريب، لكنّه عاد وكرر ضرورة استقرار الليرة وتشكيل حكومة جديدة تجري المفاوضات مع صندوق النقد الدولي وتحصل على دعمه.

اللبنانيون يعانون من أسوأ أزمة اقتصادية انعكست على توفر الدواء (حسين بيضون)

معيشة

# غزة: توسعة وهمية لمساحات الصيد

غزة ـ **علاء الحلو**

يُبحر الصياد الفلسطيني مجدي الهسي برفقة أقاربه في عرض بحر مدينة غزة، بعد إعلان سلطات الاحتلال الإسرائيلي توسعة مساحة الصيد حتى 15 ميلاً بحرياً، في الوقت الذي تشح فيه الأسماك، ولا يتصادف مع الإعلان مواسم الصيد الأساسية. وتتعامل قوات الاحتلال بمزاجية مع قضية فتح وإغلاق البحر أمام الصيادين، على اعتبار أنه اليد التي تؤلم القطاع في رزقه الشريحة الأضعف، إذ قامت، يوم الأربعاء الماضي، بفتح أجزاء من البحر حتى مساحة 15 ميلاً بحرياً، فيما لا تزال تُلاحق الصيادين في المناطق الشمالية حتى ستة أميال.

يقول الهسي لـ«العربي الجديد» إن فتح البحر لا يعدو كونه إعلاناً إعلامياً و«ضحكاً على الذقون» (مثل شعبي للدلالة على المراوغة)، حيث يدرك الاحتلال الإسرائيلي عدم وجود أسماك خلال الفترة الحالية، إلى جانب أن مساحة الأميال الخمسة عشر لا تسري على طول الشريط الساحلي لقطاع غزة، إذ يبدأ من الشمال بسنة أميال، تصل حتى تسعة أميال بالقرب من وادي غزة، فيما تصل إلى 12 ميلاً بحرياً في المناطق الوسطى لقطاع غزة، وتصل حتى 15 ميلاً في المناطق الجنوبية، المُلاصقة للحدود المصرية. وأعلنت سلطات الاحتلال، الأربعاء الماضي، تخفيف بعض القيود التي تفرضها على قطاع غزة، عبر تسهيلات مشروطة «بمواصلة الحفاظ على استقرار أمني طويل الأمد» لتشمل توسيع منطقة الصيد إلى 15 ميلاً بحريا»، وإعادة فتح معبر كرم أبو سالم التجاري وزيادة عدد تصاريح التجار، وحصة غزة من المياه.

ويشدد مسؤول لجان الصيادين في اتحاد لجان العمل الزراعي، زكريا بكر، أن الإعلان الإسرائيلي عن السماح بالصيد حتى 15 ميلاً بحرياً يعتبر تضليلاً للرأي العام، إذ تقوم قوات البحرية بـ «إعادة تقسيم البحر من 6 أميال شمالاً حتى 15 ميلاً جنوبًا».

ويؤكد بكر لـ«العربي الجديد» أن ذلك التقسيم يحمل ظلمًا كبيرًا للصيادين وتفرقة واضحة، إذ إن المراكب التي يمكنها الدخول لمساحة 15 ميلاً لا يتجاوز عددها 70 مركباً. ويشير إلى أن تأثير أي فتح للبحر سيظل محدوداً ما لم يتم فرض ثلاثة وقائع أساسية، وهي إدخال معدات الصيد وقطع الغيار اللازمة لإصلاح المراكب المُعطلة، وفرض حماية للصيادين من الملاحقات الإسرائيلية المتواصلة.

> فتح البحر لا يعدو كونه «ضحكاً على الذقون»

وتنص اتفاقية أوسلو (للحكم الذاتي الفلسطيني الموقعة عام 1993)، وما تبعها من بروتوكولات اقتصادية، على حق الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة، بالصيد لمسافة تصل حتى 20 ميلاً، إلا أن الاحتلال الإسرائيلي لم يلتزم بهذا البند منذ سيطرة حماس على القطاع عام 2006.

فساد

# الجزائر: تسوية ودية للأموال المنهوبة

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

كشفت الحكومة الجزائرية عن نيتها عقد «تسوية ودية» مع رجال الأعمال والمسؤولين الذين تتعلق بهم قضايا فساد واختلاس للأموال العامة، وكذا الأموال المهربة إلى الخارج، بهدف استرجاعها ودعم المقدرات المالية للدولة، وفقاً لآلية قانونية تعتزم حكومة أيمن بن عبد الرحمن طرحها واعتمادها في وقت لاحق. وتضمنت وثيقة خطة عمل الحكومة التي ستقدم إلى البرلمان، خلال الأسابيع القليلة المقبلة، في الجزء الخاص بالوقاية من الفساد ومكافحته، «طرح واعتماد طريقة تسوية ودية تضمن استرداد الأموال المختلسة، ووضع الآليات القانونية المتعلقة بالهيئة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته»، ما يعني منح هذه الهيئة صلاحية القيام بالتسوية مع مختلسي المال والأملاك العامة بهدف استردادها، بدلاً من المتابعات الجزائية.

وتشمل التسويات الودية، قضايا تهريب الأموال إلى الخارج، حيث يُسمح للدولة بمعرفة مكان وجود الأموال وتسهيل إعادتها من البنوك الأجنبية الموودعة فيها بموافقة أصحابها. وكانت السلطات الجزائرية قد واجهت صعوبات كبيرة في استرجاع الأموال والأملاك المنهوبة، بسبب تعقيدات قضائية والفترة الزمنية الطويلة التي تتطلبها عمليات الاسترداد.



علي حداد زعيم الكارتل المالي المسجون بسبب قضايا فساد (Getty)

ومنذ انتخابه رئيساً للبلاد، وضع الرئيس عبد المجيد تبون، مسألة استرجاع الأموال المنهوبة والمهربة إلى الخارج، على رأس أولوياته، وكان قد تعهد في أكثر من مناسبة بأنه سيسترجع هذه الأموال، إذ قال في حوار تلفزيوني أخيراً: «التزامنا لا يزال قائماً، وعزيمتنا أيضاً، الأملاك والأموال المنهوبة المسترجعة داخل الجزائر لا تمثل شيئاً مقارنة بما تم تهريبه وإخفاؤه في الخارج، وسياتي يوم سيبوح فيه هؤلاء بالمال الذي يخفونه، لأن ذلك في مصلحتهم». واعتبر تبون أن «الأزمة الوبائية عطلت ظرفياً تحرك المصالح الجزائرية المختصة للتحري واسترجاع هذه الأموال، لكن وجدنا تجاوباً لدى دول أوروبية للتعاون في مجال الأموال المهربة لاسترجاعها». وسبق إعلان الحكومة التفكير في وضع آلية لإجراء تسويات ودية لاسترجاع الأموال المنهوبة والمهربة، نقاش سياسي في فكرة التسوية والمصالحة الاقتصادية والمالية، حيث كانت أحزاب سياسية عضوة في الحكومة والبرلمان، قد اقترحت وضع هذه الآلية، للاستفادة من استرجاع الأموال وتوظيفها للمصلحة العامة. وفي إبريل/ نيسان الماضي، دعا بلعيد عبد العزيز رئيس حزب جبهة المستقبل (حل خامساً في الانتخابات النيابية الأخيرة)، إلى التفاوض مع رجال الأعمال الموقوفين بالسجن، بتهم تتعلق بقضايا فساد وتهريب الأموال إلى الخارج، لاسترداد هذه الأموال مقابل إخلاء سبيلهم، معتبراً أن الجزائر «لن تربح شيئاً من بقائهم في السجن».

تحقيق

يشهد الأردن ظاهرة غير مسبوقة تتمثل ببيع الرواتب التقاعدية من جانب أصحابها لأناس آخرين، مقابل الحصول على مبلغ مالي محدد، الأمر الذي اعتبره البعض باباً لمواجهة الأعباء أو سداد ديون، بينما تتصاعد التحذيرات من انتشار الظاهرة التي لا نص قانونياً يمنعها

# رواتب للبيع في الأردن

## متقاعدون يواجهون الأعباء بصفقات خطرة

عمان ـ **زيد الدبيسية**

كشف المرصد العمالي في الأردن (مؤسسة مجتمع مدني)، خلال دراسة بحثية له، عن لجوء عدد كبير من المواطنين إلى بيع رواتبهم التقاعدية التي يحصلون عليها من الجهازين المدني والعسكري والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، بسبب الظروف المعيشية التي يمرون بها، ولعدم كفاية الراتب، حيث يضطرون لذلك إلى سداد دين أو الإنفاق على تعليم أبنائهم وأحياناً إقامة مشروع صغير لتحسين الدخل لتدني قيمة الرواتب أصلاً.

ونبّه المرصد إلى خطورة تراجع الأوضاع المعيشية لشريحة كبيرة من الأردنيين، التي تفاقمت خلال السنوات القليلة الماضية، بسبب ارتفاع الأسعار وبلوغ الفقر والبطالة مستويات غير مسبوقة والتداعيات السلبية لجائحة فيروس كورونا.

ويقدر عدد متقاعدي الضمان الاجتماعي بأكثر من 230 ألف متقاعد، برواتب سنوية تبلغ حوالى 140 مليون دولار، فيما يتجاوز عدد المتقاعدين المدنيين والعسكريين 600 ألف شخص. وقال المرصد العمالي إنه لوحظ أخيراً عبر مواقع التواصل الاجتماعي والمجموعات عبر موقع فيسبوك إعلانات لبيع الرواتب التقاعدية للمستفيدين من الضمان الاجتماعي أو المدني والعسكري.

وتبيّن من خلال الدراسة التي قام بها المرصد، أن سوء الوضع الاقتصادي يعتبر من أسباب عرض المتقاعدين رواتبهم للبيع، إذ أفاد متقاعدون عرضوا رواتبهم للبيع بأنها لا تكفي لتأمين حياة كريمة لهم ولأبنائهم وتبقيهم تحت خط الفقر.

وبحسب الدراسة، فإنّ من المتقاعدين الذين يعرضون رواتبهم للبيع يتجهون إلى الحصول على مبلغ مالي محدد قد يصل إلى 85 ألف دولار يوفر لهم مشروعاً استثمارياً أو لتدريس أبنائهم أو للهجرة.

وقال عدد من المتقاعدين إنّ الرواتب لو كانت مجدية وضامنة لحياة كريمة، لما عرضوها للبيع، فالمبلغ المتأتي من بيعه واستثماره في مشروع، قد يكون أضمن من الراتب التقاعدي وأجدى.

### ارتفاع نسبة الفقر

وقدّر وزير التخطيط والتعاون الدولي الأردني ناصر الشريدة، في تصريحات صحافية، يوم الأحد الماضي، نسبة الفقر في المملكة بنحو 24%، فيما تتجاوز النسبة 25% في بعض المناطق. وقال الشريدة إن أزمة كورونا أضافت ما بين 6% إلى 7% إلى نسبة الفقر، لتصل إلى المستويات المقدرة حالياً، بينما كانت قبل الجائحة 18%، مضيفاً أن الحكومة تنتظر مسح نفقات دخل الأسر الذي سينتهي العام المقبل، لمعرفة نسبة الفقر في الأردن. وأشار إلى أنّ العديد من الأسر فقدت مصدر دخلها خلال الجائحة الصحية وانخفاض الأجور بنسب راوحت بين 30% و50% بين العمالة غير المنظمة (العاملة بأجر يومي).

> 24%
> قدر وزير التخطيط والتعاون الدولي الاردني، ناصر الشريدة، نسبة الفقر بنحو 24%، مشيرا الى ان ازمة كورونا اضافت ما بين 6% و7% اليها، بينما كانت قبل الجائحة في حدود 18%.

وفقاً لتصنيف البنك الدولي، يأتي الأردن من بين 8 اقتصادات نامية في المنطقة، تظهر فيها بشكل أكبر معدلات الفقر بين السكان هذا العام نتيجة التأثيرات السلبية لكورونا، متوقعاً أن ترتفع نسبة الفقر في المملكة إلى 27%. وبحسب بيانات حديثة صادرة عن البنك المركزي، ارتفعت قيمة الشيكات المرتجعة من قبل البنوك العام الماضي إلى 2,3 مليار دولار بزيادة بلغت نسبتها 4% عن عام 2019، وذلك من إجمالي قيمة الشيكات المتداولة في الأردن البالغة قيمتها 48,4 مليار دولار، وذلك بسبب تزايد الصعوبات المالية التي يواجهها الكثير من المواطنين. ويقدّر عدد المطلوبين للقضاء الأردني بسبب قضايا مالية بأكثر من 300 ألف شخص، بحسب بيانات رسمية.

> أكثر من 300 ألف شخص مطلوبون للقضاء بسبب قضايا مالية
>
> البنك الدولي يتوقع ارتفاع نسبة الفقر في المملكة إلى 27%

واتخذت مؤسسة الضمان الاجتماعي قراراً بوقف الوكالات الممنوحة من المتقاعدين لأشخاص يسمح لهم بموجبها بالحصول على الراتب كإجراء احترازي للحد من عمليات بيع رواتب التقاعد، إلا أن الوكالة في مؤسسة كالضمان الاجتماعي ووزارة المالية، بحسب ما كشفه تقرير «المرصد العمالي» ليست الوسيلة الوحيدة لانتقال الراتب، فاحد الوسطاء في عمليات بيع الرواتب قال للمرصد إن البائع يكتب وكالة رسمية في البنك الذي يضمّ حساباته يحوّل فيها المبلغ مباشرة إلى حساب المشتري أو يسمح له بصرفها نيابة عن صاحب الراتب الأصلي.

ولقاء وساطة ذلك الشخص وإيجاد شارٍ للراتب حصل الوسيط فيما سبق على عمولة قاربت 14 ألف دولار، وفق المرصد العمالي. وقال أحد الأشخاص إنه تقاعد من السلك العسكري قبل أشهر، وعرض راتبه الذي يبلغ 509 دولارات للبيع في منشور عبر موقع «فيسبوك»، على غرار العديد من منشورات رصدت في عدة مجموعات.

وأضاف أن الوضع المادي أدى به إلى هذه الخطوة، ما جعله مستعداً للتخلي عن راتبه مقابل مبلغ مادي قد يفوق 85 ألف دولار، مشيراً إلى أن أحد معارفه باع راتبه البالغ 433 دولاراً شهرياً لمستثمر عراقي بمبلغ 92 ألف دولار، وهو ما شجعه على البحث عن مشترٍ لراتبه الشهري.

### إيقاف صرف 1200 راتب

ونقل المرصد العمالي عن متقاعدين قولهم بعدم ممانعتهم الاستنكاف عن رواتبهم بحثاً عن فرصة لمشروع أو هجرة خارجية، أو حتى لضمان أن يكفيهم لما بقي من العمر، وأجمعوا على أن الراتب التقاعدي لا يكفي لتأمين حياتهم وأبنائهم.

في المقابل، قال المستشار القانوني موسى الصبيحي، الذي عمل لمدة طويلة في مؤسسة الضمان الاجتماعي، إن مشتري الراتب التقاعدي يحصل على «سمك في الماء»، أي إنه غير مضمون، لأنه بمجرد وفاة المؤمن عليه أو المتقاعد، فإنه وفقاً للقانون يتوقف صرف الراتب استعداداً لنقله إلى الورثة.

واوضح الصبيحي أن بعض البائعين يحاولون إقناع المشتري بحجة وكالة مدى الحياة تسقط حق الورثة، إلا أن أي اتفاق بين الطرفين يسقط بموجب وفاة أحدهما، مؤكداً أنه تلقى عدة اتصالات من متقاعدين، أحدهم عرض بيع راتبه التقاعدي مقابل 16,5 ألف دولار، والمشكلة أيضاً في عدم وجود تكييف قانوني لمسالة بيع الرواتب، فلا يوجد نص يعاقب عليه أو يذكر، فضلاً عن اعتماد وكالات خارج نطاق المؤسسات الحكومية، كالبنوك مثلاً.

وقال الناطق باسم مؤسسة الضمان الاجتماعي شامان المجالي، إن المؤسسة أوقفت صرف 1200 راتب قدّم أصحابها وكالات لحصول شخص آخر عليها، على أن يقدموا رقم «الآيبان» IPAN الخاص بحساباتهم البنكية للمؤسسة، حتى تحوّل إليها فوراً.

وأضاف المجالي أنّ المؤسسة لا تستطيع ملاحقة كل من يوقع وكالة في البنك حتى يصرف راتبه التقاعدي شخص غير المستفيد الأول وحصر الوكالة بمتابعة معاملات التقاعد، مؤكداً أن إجراء بيع الراتب التقاعدي غير وارد في القانون على الإطلاق، إذ لا نص يتيحه أو يمنعه، علماً بأن الراتب يقصد منه الحماية الاجتماعية والاقتصادية للمتقاعدين وورثتهم في حال وفاة المؤمن عليه.

### ارتفاع العجز التجاري مع الاتحاد الاوروبي

ارتفع عجز الميزان التجاري الأردني مع دول الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من العام الحالي، بنسبة 23,4% ليصل إلى حوالي 1,29 مليار دينار (1,82 مليار دولار) مقارنة مع الفترة المماثلة من العام الماضي، والبالغة 1,04 مليار دينار.

وبحسب التقرير الشهري لدائرة الإحصاءات العامة، ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية، إلى دول الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من العام الحالي، بنسبة 35,6%، لتبلغ نحو 96 مليون دينار، مقارنة مع الفترة المماثلة من العام الماضي والبالغة نحو 71 مليون دينار. وأشار التقرير، وفق وكالة الأنباء الأردنية «بترا» أمس، إلى ارتفاع قيمة المستوردات من دول الاتحاد الأوروبي، بنسبة 24,3%، لتسجل 1,39 مليار دينار، مقارنة مع النصف الأول من العام الماضي والذي سجل واردات بقيمة 1,11 مليار دينار. ووفقا لبيانات الإحصاءات تصدرت هولندا سلم الصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الاوروبي في الفترة من يناير/ كانون الثاني حتى نهاية يونيو/حزيران الماضيين، لتبلغ نحو 20 مليون دينار، فيما تصدرت ألمانيا قائمة الدول الأوروبية التي يستورد منها الأردن، بواقع 279 مليون دينار (الدولار=1,41 دينار).

تزايد الضغوط المعيشية مع استمرار الجائحة (فراس برس)